التحالف: الحكومة القومية المخرج من الأزمة الوطنية الحالية بعد قرار (لاهاي)

فجر الثورة

... نحو دولة مدنية ديمقراطية موحدة ...

طالع الاخبار والمقالات
ساهم بنشر الاخبار المهمة في
مكان عملك او سكنك با رسالها لنا
شارك برا ء يك في مختلف القضايا
عبر الموقع الالكتروني
للتحالف الوطني السوداني
www.tahalof.org

* طالع داخل العدد:-

اعترافات مفارق لـ(الوطني)	ص 2
تحول نعمة التنمية لنقمة	ص 3
المخرج من الازمة الوطنية	ص 4
8 مارس باي حال عدت علينا	ص 7
احداث العنف بالجامعات	ص8
بعض ما كتب في الفقيد محيسي	ص9

العدد السادس عشر | تصدر ها دائرة الاعلام بالتحالف الوطني السوداني | مارس 2009م

هيئة برلمانية لمحاربة الفساد وممثل التحالف مقرراً لها

وقع ما يقارب الخمسين نائبا برلمانيا على ميثاق لانشاء هيئة برلمانية لمحاربة الفساد تبدأ نشاطها مطلع ابريل المقبل، وفرغت لجنة فرعية من اعداد قوانين ودستور ولوائح الهيئة.

وذكرت صحيفة "الصحافة" ان الهيئة انتخبت مكتبا مؤقتا برئاسة نائب رئيس المجلس الوطني اتيم قرنق، واختارت النائب البرلماني عن التجمع الوطني الديمقراطي وممثل التحالف الوطني السوداني المقاتل عصام الدين ميرغني طه مقررا ويحيى الحسين مستشارا قانونيا. وذكرت ذات المصادر ان الهيئة ستعقد اولى جلساتها في مطلع ابريل المقبل لاختيار القيادة الجديدة واجازة الدستور واللوائح والقوانين، واشارت الى انها ستقيم حفل تأسيس صغير للاعلان عن نفسها، واكدت ان الهيئة تضم مجموعة من النواب تجاوزت الخمسين نائبا من مختلف الكتل البرلمانية تواثقوا على محاربة الفساد في كل مواقع ومؤسسات الدولة والحرص على اموال وممتلكات الشعب عبر كشف الفساد والمفسدين. واشارت الى ان الهيئة ستستعين في تنفيذ مهامها بجملة من الآليات على رأسها اثارة قضايا الفساد داخل المجلس الوطني عبر الاسئلة والمسائل المستعجلة وطلبات الاحاطة، الى جانب اللجوء لوسائل الاعلام وتمليكها الوثائق والمعلومات عن مواطن الفساد لتشكيل رأي عام.

دعوة للتنبه لاساليب النظام في انتخابات اللجان الشعبية

حث التحالف الوطني السوداني جماهير العاصمة القومية للمشاركة في الانتخابات المزمع اقامتها بالاحياء السكنية لانتخاب اللجان الشعبية. وشدد على اهمية المشاركة في تلك الانتخابات لاختيار ممثلي المواطنين. ودعا قيادي بالتحالف في تصريح لـ(فجر الثورة) جميع المواطنين للتنبه لمحاولة التزوير والتزيف التي سيحاول المؤتمر الوطني استخدمها في انتخابات اللجان الشعبية، نظراً لمراهنته على توظيفها في الانتخابات العامة القادمة في عملية التلاعب بالسجل الانتخابي وتقديم الترشيحات والطعون. وختم القيادي بالتحالف تصريحاته لـ(فجر الثورة) بقوله:(لقد جرب المواطنون باللاحياء حصيلة سنوات طويلة من هيمنة منسوبي المؤتمر الوطني عليها، فنظرة واحدة للخدمات التي انهارت والميادين التي نزعت وسط صمت تلك اللجان سيجعلهم يحددون موقفهم بوضوح بأن كانوا يريدون لتلك التجربة أن تستمر أما انهم يريدون التغيير، وثق انهم يسعون للتغيير).

دائرة الإعلام: لا علاقة للمقاتل ابوخالد بحملة مناهضة الجنائية

نفت دائرة الإعلام اي علاقة للمقاتل عبد العزيز خالد عثمان رئيس المكتب التنفيذي للتحالف بما يسمي بالحملة الوطنية الشاملة لمناهضة قرارات المحكمة الجنائية، واعتبرت الامر مجرد "تشبه اسماء". وقال موقع التحالف الوطني السوداني (تحالف دوت اورغ) نقلاً عن دائرة الإعلام بالتحالف بأن المقاتل عبد العزيز خالد عثمان رئيس المكتب التنفيذي للتحالف "لا علاقة له البتة" بما يسمي بـ"الحملة الوطنية لمناهضة قرارات المحكمة الجنائية" التي تراعاها زوجة الرئيس السوداني فاطمة خالد، مشيرة إلي أن موقف الحزب الرسمي من قضية الجنائية معلوم منذ تقديم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو اوكامبو في يوليو الماضي. اعتبرت التطابق في الاسماء بين رئيس الحملة (عبد العزيز خالد احمد البشير) والمقاتل (عبد العزيز خالد عثمان) مجرد "تشبه في الاسم الثنائي لشخصيتين مختلفتين حتي في مواقفهما ورؤاهم للقضايا الراهنة التي تحدق بالوطن وكيفية الخروج منها".وتسبب اصدار ما يسمي (الحملة الوطنية الشاملة لمناهضة قرارات المحكمة الجنائية) لبيان بتوقيع رئيس الحملة (عبد العزيز خالد احمد البشير)، في ارباك عدد من وسائل الإعلام التي خلطت بينه وبين المقاتل ابوخالد.

الحزب: المؤتمر الوطني هو الازمة ولا يصلح أن يكون الحل

اعتبر التحالف الوطني السوداني المخرج من الازمة الحالية بعد اصدار المحكمة الجنائية لأمر اعتقال في مواجهة الرئيس السوداني عمر البشير يتم عبر تكوين حكومة قومية تتولي إدارة الازمة الشاملة التي تهدد بقاء الوطن نفسه. وذكر تصريح في موقعه الالكتروني أن المؤتمر الوطني هو اساس الازمة والمتسبب في تفاقمها، وافضي منهجها الخاطئ لاستفحالها وستؤدي رؤاه القاصرة وطريقة إدارته الخاطئة للازمة لزيادة اشتعال حريق الوطن وتفتيته، وبعد فشله لا مخرج لتجاوز الازمة إلا عبر حكومة قومية، بعد أن ثبت بالدليل القاطع أن الحل ليس بيد المؤتمر الوطني". واشار إلي أن المؤتمر الوطني ظل منذ اصدار قضاة المحكمة الجنائية في مواجهة البشير اختزل القضية "إما مع تسليم الرئيس أو رفض تسليمه"، رغم أن القضية الجوهرية هي "الوقوف مع سلامة الوطن ووحدته أو ضد سلامة الوطن وتعريضه للمخاطر وتهديد وحدته" واشارت إلي ان الموقف الحالي للمؤتمر الوطني يصب لصالح الخيار الثاني الذي يهدد سلامة الوطن ويعرضه للخطر ويهدد وحدته وينذر بتشظيه وتشرذمه". –تفاصيل ص (4) بالداخل.

الهاربون من الجحيم ... اعترافات مفارق لـ(المؤتمر الوطني)

البشير يخوض صراعاً داخلياً ضد المجموعة غير الراغبة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل

لعل البعض يتوهم ا ،ن السيارات الفارهة التي يمتطيها قيادات حزب المؤتمر الوطني الذي فطم بمال الشعب السوداني بالعاصمة والولايات ، والزجاج المظلل لمقراته الفارهة ، قادرة على اخفاء ما يمور بداخله من فضائح تزكم الانوف ... لكن الحقيقة التي باتت لا تقبل الجدال ا ،ن الموجود بداخله يفكر في الخروج بسبب الازمات والتناقضات التي يعيشها ، فيما يمني البعض انفسهم بالدخول لفنائه لعله يصيب ضالته ونعيم دنيا يبتغي الوصول إليها، ولاولئك الراغبين للدخول لداخل اسوار (الوطني) نهدي لهم اخر الاعترافات لقافز خارج لفنائه وهارب من جحيمه،

فالقيادي السابق بالؤتمر الوطني د.شول دينق الاك – احد ابناء ابيي والموقعين على اتفاق الخرطوم للسلام في عام 1997م ووزير الدولة بوزارة التخطيط الاجتماعي سابقاً وسفير السودان السابق بروسيا واكورانيا والسفير بوزارة الخارجية- اعلن في مؤتمر صحفي عقده بر ئاسة قطاع الشمال للحركة الشعبية لتحرير السودان، مغادرته لـ(المؤتمر الوطني) وعودته للحركة الشعبية لتحرير السودان التي انقسم عنها في تسعينيات القرن الماضي.

دينق .. اخر الهاربين من جيحم المؤتمر الوطني

وذكر الاك أن الرئيس السوداني رئيس حزب المؤتمر الوطني عمر البشير يخوض صراعاً داخل الحزب ضد مجموعة داخل الحزب لا تريد تنفيذ اتفاق السلام الشامل وإلغائها، واتهم تلك المجموعة بالعمل على تعطيل الاتفاقية والغائها من خلال تورطها في الاحداث التي شهدتها مدينة ملكال عامي 2006 و2009م والهجوم على ابيي في مايو وديسمبر الماضيين والتي وقفت فيها القوات النظامية التابعة للمؤتمر الوطني في موقف المتفرج في احسن الاحوال، كما رفض تسمية وتحديد تلك المجموعة معتبراً :"أنهم معروفين للجميع ولا يحتاج أن يقول اسمائهم".

وبرر خروجه من المؤتمرالوطني لأنه وجد نفسه ابعد ما يكون عن حزب لا يؤمن بالتعددية والتنوع التي تبنى بهما الاوطان، وقال:"وما ممكن اقعد في حزب برنامجه القومي غير مستوعب للسودان ككل ومبني على ثقافة ودين واحد وهو ما لا يمكن تطبيقه في وطن متعدد في السودان، لذلك وجدت نفسي اجرى وراء السراب ولذلك قررت العودة لتنظيم الحركة الشعبية .. وبالتالي فإن قرار عودتي للحركة أمر طبيعي".

كما ابدي تخوفه من الاثار السالبة التي قد تترتب عن عدم اعتراف المؤتمر الوطني أو الحركة الشعبية بقرار التحكيم الدولي للنزاع على منطقة أبيي ودعاهما لقبول قرار المحكمة، لأن عدم الاعتراف بقرارها من قبل أي طرف منهما يعني أنهما وصلا لنهاية الخيارات الودية ويصعب التكهن بالخيار الذي سيلجأن إليه". وفهم من التعليق أنه يتخوف من اشتعال الحرب مجدداً بين الطرفين في حالة عدم الاعتراف بقرار محكمة التحكيم الدولي بلاهاي.

كملة اخيرة

<u>عزيزي القارئ:-</u>

اذا كنت تعتزم الانضمام للمؤتمر الوطني قبل الاطلاع على هذه الاعترافات من داخل (الفناء) لخارج منها للتوا فلعلك غيرت رايك ولا تختار الاصرار على الذهاب للجحيم بقدميك ؟!! أما إذا كنت لا تزال متردداً فأعد قراءة هذه الاعترافات مرة اخرى ونثق أنك حينما تتمعن بين سطورها جيداً لن تختار الطريق الذي ينتهي بك لداخل فناء (المؤتمر الوطني)، وكما قيل فـ(العاقل من اتعظ بغيره).

تتحول (نعمة) التنمية لـ(نقمة)

لا تعجبوا فهذه ليست صورة لانقاض بعد زلزال أو فيضان، لكنها من اثار ما تبقي من الخراب باحدي مزارع الحلفايا التي استباحتها جرارات الولاية المحروسة من القوات النظامية لانشاء جسر (الحلفايا-الحتانة) دون الاتفاق على المواطنين وتعويضهم

العقيلة الشمولية والامنية والقمعية المسيطرة على حزب المؤتمر الوطني منذ استيلائه على السلطة في الثلاثين من يونيو 1989م عبر ما اسموها (ثورة الانقاذ) تسيطر بصورة كلية على نهج وتفكير وسلوك قيادات ومنسوبي الحزب، وبفضل تلك العقلية تحولت الحرب الاهلية لـ(حرب جهادية) في جنوب البلاد وشرقها وبالنيل الازرق وجبال النوبة ،ويعود الفضل الاول والاخير لتلك العقلية في احراق دارفور وتحويلها لابشع ما ، ساة يتابع فصولها كل العالم.

سجل طويل وحافل لنظام المؤتمر حول فيها جراء منهجه الامني القمعي المشاريع التنموية لنقمة على ابناء الشعب السوداني، ابتداء من مشروع سد مروي حينما لجأ لسياسة القوة وفرض سياسة الامر الواقع، ورفض الاستجابة حتي لابسط المطالب للمتضررين كالتلكؤ في الاستجابة لمطالب المناصير بالاستقرار حول بحيرة السد، وظلت المنطقة تعيش عامين من المناورات والالتفاف والخداع واستخدام القوة وتغريق المواطنين واعتقال بعضهم لشهور عديدة بسبب تلك المطالب، تستجيب الحكومة لهذا الطلب الذي لن يكلفه كثير عناء وانما يحقق مقدار اكبر للرضا بقيام المشروع، ويجعله مشروعاً قومياً .

وذات العقيلة ابت إلا أن تجعل من مشروع اقامة خزان كجبار –بغض النظر عن جدوي المشروع او عدمه- مكان لذكرى أليمة فقد فيه العديدين احباء أو أهل أو اصدقاء حينما سالت دماء ابرياء عزل برصاص القناصة، لا لجرم ارتبكوه سوي تعبيرهم عن رفضهم لاقامة مشروع السد الذي اعبتروه يطمس هويتهم ويغرقهم تاريخهم، إنه أمر مؤسف أن تجعل السلطة أدوات حوارها مع مواطنيها بـ(الرصاص) وتكتب مداد ذلك الحوار بـ(دمائهم) على اشلاء وجثث ضحاياها، لكننا مثلما اسلفنا ليس بأمر مثير للدهشة أو الحيرة من نظام لم يجد المتظاهرين العزل من ابناء شعبه منه غير طلقات الرصاص بالخرطوم بورتسودان والفاشر وكجبار.

إن ما شهدته مدينة الحلفايا في مارس 2009م على خلفية النزاع الدائر بين ملاك الاراضي وسلطات ولاية الخرطوم من جهة أخرى حول الاراضي المنزوعة لصالح تشييد جسر (الحلفايا-الحتانة) وقيام السلطات الولائية بتكسير وتحطيم المزارع وإزالتها بالقوة دون تعويض اصحابها عن التضرر اللاحق بهم هو تكرار لذات المنهج دون اتعظاء بالتجارب السابقة، وكالعادة وجينما تجد السلطة نفسها متورطة في أزمة فإنها تلجأ لاسلوبها المفضل في التعتيم الإعلامي عليها من قبل وسائل الإعلام الداخلية ومحالة ترهيب وترغيب المواطنين وتحويل القضية المطلبية لـ(مسألة أمنية)، وفي خاتمة المطاف وبعد اهدارها لوقت طويل وخلقها بافعالها للاحتقانات مع المواطنين تعود لتستجيب لمطالبهم ... لكن بعد فوات الاوان وتحول نعمة المشاريع الخدمية لـ(نقمة) على المواطنين.

الخيار الذي طرحه (التحالف) منذ القرار 1593

الحكومة القومية مخرج الوطن من ازمته ..!!

اعلنت الغرفة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية في مارس 2009م موافقتها على طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو اوكامبو بإصدار مذكرة توقيف في حق الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير بعد موافقتها على اتهامه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واسقاطها لتهمة (الابادة الجماعية) وهو امر يمثل اعلى درجة تصعيد بين الحكومة السودانية والمجتمع الدولي على خلفية الانتهاكات الجسيمة والتجاوزات البشعة التي شهدها اقليم دارفور منذ عام 2003م.

الحكومة السودانية عموماً وحزب الاغلبية المؤتمر الوطني على وجه الخصوص لجأ وكعادته دوماً في التعاطي مع الازمات لاختلاق مواجهات ثانوية تعقد موقفه من القضية الاساسية حينما اصدر قراراً بعد ساعات من إعلان صدور مذكرة التوقيف يقضي بطرد وحل (13) منظمة، اتبعها بحملة إعلامية ودعائية انحرفت من جوهر القضية التي اختزلها في رفض تسليم الرئيس أو الموافقة على تسليمه، تحولت لاحقاً للموافقة على سفره لقمة الدوحة أو رفضه مع اغفال تام للقضية الجوهرية والمتملثة في التداعيات الخطيرة والكبيرة للقرار على سلامة ووحدة الوطن نفسه، نظراً لاحالة جرائم دارفور عبر مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وهي الحالة التي لا تشترط موافقة الدولة او عضويتها بالمحكمة الجنائية الدولية أو مصادقتها على نظامها الاساسي – لعل الامر المدهش هنا أن الدول الثلاثة التي اعلنت سحب توقيعها بالموافقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية قبل مصادقتها النهائية عليها هي الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والسودان ..!!- وبالتالي لو اراد حلفاء واصدقاء حكومة السودان من الدول دائمة العضوية استخدام الفيتو لحماية السودان لاستخدموه عند اصدار القرار 1593 الذي احال قضية التجاوزات للمحكمة الجنائية الدولية في ابريل 2005م.

<u>وبعد صدور القرار 1593 اصدر التحالف في السادس من ابريل 2005م بياناً تلخص في الاتي:-</u>

1- أن نظام الحكم القائم الآن ظل عاجزاً عن حل قضايا الوطن ولا موثوقاً به من قبل الشعب السوداني ولا الأسرة الدولية وغير مؤهل لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المنشودة . نحن الآن مطالبين كشعب سوداني ـ لا كنظام حاكم ـ بالتحرك وإثبات أننا شعباً سودانياً قادراً علي تصريف أموره ومعالجة مشاكله والتعاطي مع الأسرة الدولية بصورة إيجابية.

2- الدفع باتجاه المواجهة مع الأسرة الدولية هو موقف خاطئ ومتهور، ويخفي خلفه مزيد من التكريس للدولة البوليسية وقمع المعارضين. أن الوضع الطبيعي هو أن تتم محاكمة المواطنين السودانيين من قبل مؤسساتهم العدلية وداخل وطنهم، إلا أنه وبالنظر للانهيار الكامل وغياب الشفافية والحياد في الأجهزة القضائية القائمة، وفوق كل ذلك استمرار معاناة أهلنا في دارفور، فإنه لم يعد أمامنا إلا إعمال العقل والتعامل بموضوعية وتغليب مصلحة الوطن علي المصالح الفردية للمتهمين.

<u>3- إن التمسك الأعمى بسدة الحكم والخوف من المساءلة القانونية، سيدفع بلادنا لا محالة نحو أحد إحتمالين:</u>

- الأول هو التدخل الكامل والوصاية الدولية الصارمة والمباشرة علي كل تفاصيل الحكم والدولة السودانية.

• والإحتمال الثاني هو انتفاضة الأغصان، طريق التغيير السلمي الذي جربته جماهير شعبنا وتعلمت أن تلجأ إليه كلما بلغت أمور البلاد حداً لا يمكن السكوت عليه أو التصالح معه. وفي هذا السياق نحي انتفاضة أبريل 1985م المجيدة.

ويومها توجه الحزب للجميع حكومة ومعارضة، وكل مؤسسات المجتمع المدني، بل كل فرد سوداني، للعمل والاتفاق علي عقد المؤتمر القومي الذي يقود لتشكيل حكومة انتقالية قومية تحظى بثقة الشعب السوداني والأسرة الدولية تتولى المهام التالية:-

1. إنفاذ اتفاقية السلام الموقعة في نيفاشا.
2. الوصول لحل عادل وشامل لكل قضايا السودان وعلي رأسها قضايا دارفور والشرق.
3. معالجة الأوضاع الناجمة عن قرارات المؤسسات الدولية بشأن السودان.

لم يكترث الممسكين بزمام السلطة بما ذكرنا، وظل ينتهجون اسلوب المناورات والمزايدات والابتزاز السياسي، وحينما وجه اوكامبو الاتهامات لوزير الدولة بوزارة الشئون الانسانية احمد هارون والقائد الميداني لقوات الدفاع الشعبي على كوشيب في فبراير 2007م ومن بعده صدور مذكرة توقيف بحقهما في مايو 2007م فقد تعاملوا مع الامر بذات منهج التهريج، وظلوا على حالهم ذلك حتي إعلان اوكامبو في يوليو 2009م تقديمه لطلب للمحكمة لتوقيف الرئيس نفسه.

طرح بيان التحالف في يوليو 2008م خارطة طريق لحل الازمة الشاملة التي يعيشها الوطن

<u>وفي السادس عشر من يوليو 2009م –بعد يومين من تقديم اوكامبو بطلبه للمحكمة الجنائية باصدار مذكرة توقيف بحق البشير- اصدر التحالف بياناً ذكر فيه الاتي:-</u>

1- تمت تجاوزات إنسانية كبيرة معلومة لدي جميع الاطراف المحلية والإقليمية والدولية بإقليم دارفور منذ 2003م واقرت بها لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة برئاسة رئيس القضاء الاسبق مولانا دفع الله الحاج يوسف، إلا أن عدم التعامل الجاد من قبل الحكومة مع المسؤولين عن تلك التجاوزات اوصلها للمحكمة الجنائية الدولية.

2- الحديث عن انتهاك قرار المدعي العام لمبدأ السيادة الوطنية هو حديث غير واقعي فالبلاد الان سيادتها منتهكة بقوات اجنبية بموافقة ورضا الحكومة نفسها تفوق عدد قوات الاستعمار الثنائي في القرن الماضي ، وبدلاً من الاستمرار في اسلوب التهريج والخطب الغوغائية فإن قيادات الحكومة مطالبة بالتنفيذ القانوني والمنطقي للاتهامات الموجه والتعامل القانوني والسياسي حيالها بتقديم مرافعات تفند الاتهامات وليس بتشبثها بالحصانات الممنوحة في الدستور والاتفاقيات الدولية لرؤساء الدول، أما الحديث بإزداوحية المحكمة وعدم مقاضاتها لرؤساء دول اخرى فهو بمثابة إقرار ضمني بإرتكاب تلك التجاوزات.

3- طبول المواجهة ضد المجتمع الدولي التي يدقها البعض يمثل قصر نظر وتوجه خطير سيدفع اثاره ابناء وبنات شعبنا بزيادة ومفاقمة معاناتهم الراهنة لمرات ومرات، أما قيادات النظام فستحصن في بروجها العاجية وتترك شعبنا يدفع فاتورة اخطائها، فالأزمة الان ازمة وطن وليس أفراد.

4- المخرج الصحيح للأزمة الحالية يحتاج في المقام الاول أن تتمتع الأطراف الحاكمة حالياً والمؤتمر الوطني على وجه الخصوص بالإرادة والرغبة الحقيقية للحل لإيجاد حل وأن يتحلى الجميع بالحكمة والعقلانية والشجاعة والتخلى عن المناورات والمزايدات والاستعانة بالاخرين عند اشتداد الازمات.

<u>واقترح البيان خارطة طريق لحل الازمة تلخصت في الأتي:-</u>

أ- التصالح مع الشعب السوداني بإزالة المظالم التي حاقت به طوال السنوات الماضية ومحاسبة كل المسؤولين عن تلك التجاوزات قضائياً بغض النظر عن الموقع أو الصفة فلا سلام بلا عدالة.

ب- تشكيل حكومة قومية تختص بمعالجة الازمات الحالية مع المجتمع الدولي تحفظ النسب المنصوص عليها للمشاركة في السلطة لكل من الحركة الشعبية والحركات

الموقعة على اتفاق سلام دارفور بابوجا واتفاق شرق السودان باسمرا على ان يتم توزيع بقية النسب على القوي السياسية السودانية.

ت- التوصل لحل سياسي شامل وعادل يلبي مطالب اهل دارفور.

ث- تعديل كل القوانين المتعارضة مع الدستور الانتقالي والمقيدة للحريات لتحقيق التحول الديمقراطي.

ج- تضمين الجرائم الخاصة بالابادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وعقوباتها ضمن القانون الجنائي السوداني.

ح- اتخاذ الاجراءات التي تمهد لعقد انتخابات شفافة ومراقبة محلياً وإقليمياً ودولياً غير جزئية تمكن الشعب من اختيار ممثليه وحكامه بصورة حرة وتزيهة.

وكالعادة تعامل المؤتمر الوطني مع القضية بذات اسلوبه (التهريجي) حتي صدر قرار المحكمة الجنائية ومطالبتها بتسليم الرئيس، ووقتها انتهي كل شيئ بعد أن وصلت الامور لاقصي مراحل التصعيد، ورغم ذلك سعي المؤتمر الوطني كمنهجه الدائم في الالتفاق على جوهر القضايا وحصر القضية في (تسليم الرئيس أو رفضه) وحالياً في (سفره أم بقائه)، فالقضية الان باتت قضية الوطن والازمة التي تهدد استقراره وامنه.

إن التحالف يجدد التزامه وتمسكه بإقرار وتطبيق مبدأ العدالة على كل من ارتكب جرماً بغض النظر عن موقعه (فلا سلام بدون عدالة) باعتبارها ضرورة اخلاقية وانسانية ووطنية تكفل وحدة البلاد وامنها واستقرارها وتحقق السلام الشامل العادل المستدام وتتجاوز مرارات الحرب.

ولخروج الوطن من الازمة الحالية بعد صدور مذكرة المحكمة الجنائية فيجب تكوين حكومة قومية تتولي إدارة الازمة الشاملة التي تهدد بقاء الوطن نفسه "فالمؤتمر الوطني هو اساس الازمة والمتسبب في تفاقمها، وافضي منهجها الخاطئ لاستفحالها وستؤدي رؤاه القاصرة وطريقة إدارته الخاطئة للازمة لزيادة اشتعال حريق الوطن وتفتيته، والاوضاع التي وصلت لها البلاد حالياً هي نتاج لفشله هذه، ولا يوجد مخرج لتجاوز الازمة إلا عبر حكومة قومية، بعد أن ثبت بالدليل القاطع أن الحل ليس بيد المؤتمر الوطني"، الذي ظل منذ اصدار قضاة المحكمة الجنائية في مواجهة البشير يختزلون القضية "إما مع تسليم الرئيس أو رفض تسليمه" وحالياً مع "سفره أو ضده"، رغم أن القضية الجوهرية هي "الوقوف مع سلامة الوطن ووحدته أو ضد سلامة الوطن وتعريضه للمخاطر وتهديد وحدته" ويصب الموقف الحالي للمؤتمر الوطني لصالح الخيار الثاني الذي يهدد سلامة الوطن ويعرضه للخطر ويهدد وحدته وينذر بتشظيه وتشرذمه".

التحالف يجدد التزامه وتمسكه بإقرار وتطبيق مبدأ العدالة على كل من ارتكب جرماً (فلا سلام بدون عدالة)

... إذاً فالمخرج من الازمة الوطنية الحالية بعد قرار قضاة (لاهاي) هو حكومة قومية لإدارة الازمة الشاملة تحفظ النسب المنصوص عليها للمشاركة في السلطة لكل من الحركة الشعبية والحركات الموقعة على اتفاق سلام دارفور بابوجا واتفاق شرق السودان باسمرا على ان يتم توزيع بقية النسب على القوي السياسية السودانية، وتسعي في ذات الوقت لمعالجة أزمة دارفور عبر التحاور السلمي وانفاذ التحول الديمقراطي الذي ظل يتعرض للتسويف والتلكؤ من قبل المؤتمر الوطني من خلال الاجراءات والقوانين المقيدة للحريات والمتعارضة والمخالفة للدستور الانتقالي لسنة 2005م وكفالة الحريات السياسية وحرية الصحافة والإعلام وإلغاء احتكار وهيمنة المؤتمر الوطني على اجهزة الإعلام القومية وتهيئة الاجواء لعقد انتخابات حرة ونزيهة وفق قانون انتخابات يحظي باكبر قدر من الاجماع والقبول السياسي لكل القوي السياسية والديمقراطية ... هذا هو الطريق للخروج من الازمة الوطنية الشاملة، ونعلم أنه مهما طال الزمن وقصر ستثبت الايام أنه الخيار الوحيد المتاح لتجاوز الازمة، ونوقن أن شعبنا سيلهم في لحظة تاريخية ما كيفية الخروج من الازمة الراهنة وسيفعلها مثلما فعلها في اكتوبر 1964م وابريل 1985م ....

8 مارس.. بأي حال عدت علينا ...؟!!

جانب من تظاهرة نسائية امام البرلمان رفضاً للقائمة النسوية المنفصلة بقانون الانتخابات – يوليو 2008م

في الثامن من مارس من كل عام يحتفل العالم باليوم العالمي للمرأة، تأكيداً واقراراً بدور المرأة العظيم والمتزايد في مجتمعها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، واعترافاً في ذات الوقن بأن اضطهادها يفضي لاختلال مجتمعي على كافة الاصعدة.

وحينما نحتفي في السودان بهذه الذكرى فإن هامتنا تنحني هامتنا تجلة واحتراماً لنساء من الرعيل الاول اسهمن في انتزاع حقوق المرأة السودانية بصورة عامة.

ويجد حزبنا التحالف الوطني السوداني والتحالف النسوي السوداني وكل قطاعات وفئات حزبنا انفسهم ممتنين عظيم الامتنان لنساء علمنا في صمت في ظل ظروف صعبة وعصيبة لترسيخ تجربة المجتمع المدني الديمقراطي في مينزا وقرورة وطوقان وغيرها، واليوم في هذه الذكرى نعبر باسم منسوبي حزبنا عن امتنانا وفخرنا بالشهيدة الحاجة زهرة، وصحباتها اللائي اسهمن مع ابائهن وازواجهن وابنائهن واحفادهن في تعزيز وترسيخ تجربة التحرر.

يحتفل السودان في هذا العام بذكرى اليوم العالمي للمرأة أننا هذا العام تحت شعار (انتخبوها) بعد تراكم حصيلة نضال المرأة السودانية بتخصيص حصة انتخابية لها تعادل ربع المقاعد في البرلمان القومي وبجنوب السودان والولايات، ورغم أن القانون 2008 جاء بالقائمة المنفصلة ، ولكننا نوقن أن عملية التطور الطبيعي مستقبلاً ستدمجها ضمن القائمة الحزبية، وفي يوم ما لن تحتاج المرأة السودانية لتمييز ايجابي يمنحها المشاركة السياسية في كل المناصب.

لكن يجئ احتفال هذا العام باليوم العالمي للمرأة بالسودان في ظل اوضاع تدعو للقلق، فلا تزال نساء سودانيات يعانين من الظلم والاظهاد داخل الخرطوم وخارجها وبصورة اكبر بولايات دارفور الثلاثة حيث تتزايد معاناتهن سواء كن نازحات بالمعسكرات أو لاجئات بدول الجوار، وما يزيد من القلق المعاناة المرتقبة بعد قيام الحكومة بطرد (13) من المنظمات العاملة بدارفور رداً على اصدار مذكرة المحكمة الجنائية الدولية، وهو قرار لا يعود بالنفع على الحكومة في اي جانب من الجوانب وسيتضرر منه المواطنين في المقام الاول.

كما يحل علينا الثامن من مارس هذا العام والبلاد تشهد ردة غير مسبوقة باسقاط المادة (13) من قانون حماية الطفل التي تحرم وتجرم ختان الاناث، والفتوي التي صدرت بعدها حول (زواج المسيار) التي مثلت في مجملها لاذلال واضطهاد النساء عبر اصباغ الدينية على تلك المواقف.

ندعو نساء السودان ان يتعاهدن بأن لا يمنحنا اصواتهن في الانتخابات العامة القادمة إلا لمن يتضمن في برنامجه احترام كرامة النساء وحقوقهن والغاء كافة انواع التمييز ضدهن

اننا ندعو نساء السودان ان يتعاهدن بأن لا يمنحنا اصواتهن في الانتخابات العامة القادمة إلا لمن يتضمن في برنامجه احترام كرامة النساء وحقوقهن والغاء كافة انواع التمييز ضدهن بالمصادقة على اتفاقية سيدوا وتضمين المادة (13) بقانون الطفوله التي تحرم ختان الاناث بقانون الطفولة وتعزز مشاركتها السياسية داخل الاحزاب السياسية وبمؤسسات الحكم . ولا خيار امامهن سوي الاصطفاف معاً وسوياً مع شقائقهن الرجال المؤمنين والعاملين لاجل اقرار تلك الحقوق.ونحن نثق فى أن نساء السودان سيبلغن مرافئ المساواة في حقوقهن قريباً، ولمن يراه امراً بعيد المنال فليراجع التاريخ ليري أين تقف النساء اليوم وما تبقي من الذكريات من اولئك الذين رفضوا تعليم النساء أو مشاركتهن السياسية.

ونوقن أن الامل موجود والتغيير قادم

احداث العنف الاخيرة بالجامعات .. نظرة ثانية

الاحداث الاخيرة التي شهدتها عدد من الجامعات السودانية والتي افتعلها حزب المؤتمر الوطني وطلابه تمت بطريقة مخططة ومنهجية" عقب موافقة قضاة المحكمة الجنائية على طلب المدعي العام لويس اوكامبو باصدار مذكرة توقيف في مواجهة الرئيس السوداني عمر البشير. فالمؤتمر الوطني وطلابه قرروا "تأديب" القوي السياسية الطلابية بالجامعات والتضييق على نشاطها بعد امتناعها ورفضها للاستجابة لدعوة الانخراط في ما يسمي بالجبهة القومية الطلابية لمناهضة ورفض قرار المحكمة الجنائية الدولية".وعبر المؤتمر الوطني عن حالة الصدمة باعمال العنف جراء رفض كل القوي السياسية الطلابية بالجامعات بما في ذلك التي اعلنت قيادتها السياسية مواقفاً متقاربة معه حول قضية المحكمة الجنائية الدولية المشاركة في تلك الجبهة التي ولدت ميتة حينما انحصرت القوي السياسية الطلابية المكونة لها على مجموعات طلابية "لا اثر لها بالعداسات المكبرة في الجامعات، بل انها باستثناء المؤتمر الوطني والاتحادي المسجل المتواجد باعضاء اقل من اصابع اليد الواحد في اقل من خمس جامعات، بلا نشاط سياسي بالجامعات ظاهر او مستتر". وفسر ذلك الرفض بانه بمثابة تأييد لاوكامبو ولذلك قرروا تأديب كل القوي السياسية بلا استثناء، وهو امر لا يحتاج اثباته لكثير عناء فقائمة القوي السياسية التي تم استهدفها من قبل منسوبي المؤتمر الوطني خلال الفترة الاخيرة شملت تبالاضافة للتحالف الطلابي السوداني، حركة حق وطلاب عبد الواحد محمد نور والطلاب الناصريين والمؤتمر الشعبي وجماعة انصار السنة المحمدية جناح ابوزيد ... والواضح انهم رفعوا شعار من ليس معنا فهو ضدنا".

استهداف الطلاب في الاحداث الاخيرة على اسس جهوية وعرقية منهج مقصود لتحويل الصراع السياسي لمواجهة اثنية وجهوية

واظهرت احداث العنف الاخيرة تورط القوات النظامية فيها مثلما حدث في الاعتداء على منسوبي التحالف الطلابي السوداني بجامعة البحر الاحمر وجامعة الخرطوم مؤخراً، بالاضافة للدور المتواطئ المتزايد الذي لعبة الحرس الجامعي في جامعات (امدرمان الاسلامية، البحر الاحمر، الجزيرة، النيلين، الخرطوم وامدرمان الاهلية) بالسماح للعربات التي تحمل سلاح ومسلحي المؤتمر الوطني بالدخول للحرم الجامعي. واتخذ ذلك العنف اشكال عديدة كـ"التهديد" مثلما حدث لاحد كوادر التحالف الطلابي السوداني بجامعة الجزيرة أو الاعتداء بالضرب كما حدث في جامعات البحر الاحمر وامدرمان الإسلامية والخرطوم، وتصاعد ذلك المسلك في الاشتباكات الاخيرة بجامعتي الخرطوم وامدرمان الاهلية باستخدام الاسلحة النارية والذخيرة الحية، مشدداً على أن الهدف النهائي لذلك العنف "هو مصادرة حرية النشاط وتجفيفه ومنع الطلاب من التعبير عن رأيهم".

ومن المؤسف استهداف الطلاب في الاحداث التي شهدتها جامعتي الخرطوم وامدرمان الاهلية على اسس جهوية وعرقية وهو امر مقصود ومفضوح لتحويل الصراع السياسي لمواجهة اثنية وجهوية وهو سلوك متسق ومتوافق مع العقلية التي احرقت دارفور ومن قبلها اماكن اخرى بالبلاد بالتلاعب على التناقضات الجهوية والعنصرية لاغراض واهداف مرحلية بغض النظر عن اثارها المستقبلية وتهديدها لوحدة وسلامة الوطن باكمله"، ولذلك فعلي طلاب الجامعات السودانية عموماً وجامعتي الخرطوم وامدرمان الاهلية على وجه الخصوص للتسلح بالوعي الكافي خلال المرحلة المقبلة الحساسة والدقيقة بالتنبه لهذا المخطط وافشاله وهزيمته.

ونعتقد أن التطورات المتسقبلية للاوضاع بالجامعات، في ظل استمرار الاوضاع الراهنة تتجه لثلاث سيناريوهات:-

اولها:- نجاح المؤتمر الوطني في تجدين النشاط السياسي وتحجيمه او تحويله للصراع السياسي لجهوي واثني،

ثانيهما:- ركون المؤتمر الوطني للعقل والمنطق وتجنب توسعة دائرة العنف بالجامعات،

أما ثالثهما:- فهو توحد الحركة الطلابية والقوي السياسية للدفاع عن حرية النشاط بالجامعات.

ونجد أن السيناريو الاول سيكون مصيره الفشل مثلما حدث ابان تسعينيات القرن الماضي حينما سعي النظام الشمولي الارهابي لتدجين الحركة السياسية وتكميم الافواه وعلى الحركة الطلابية الوعي الكامل لابعاد المخطط الهادف لإدارة الصراع بالجامعات على اسس جهوية وعرقية وتهديدها الخطير لسلامة الوطن واستمراريته. أما كلا السيناريوهين الثاني والثالث فإن سلوك المؤتمر الوطني هو وحده الذي سيحدد مسارهما، فإذا لجأ لتغليب صوت العقل والحوار والابتعاد عن العنف سيكون قد جنب الوطن الازمات، أما إذا اصر على خيار التصعيد لن يكون امام الحركة الطلابية سوي الدفاع عن مكتسابتها التي حققتها بتراكم النضالات والصمود في وجه الشمولية والدكتاتورية بتوحد القوي السياسية الطلابية الديمقراطية والطلاب الشرفاء لمجابهة هذا الواقع ووقتها سيتحمل المؤتمر الوطني وطلابه امام التاريخ كل ما يترتب وينتج عن اصرارهم في السير بطريق العنف".

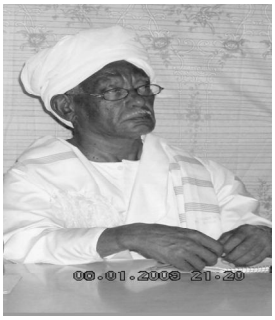

عابدين محيسي

سنعزي انفسنا باكمال المشوار

مقتطفات مما كتب في حق الفقيد

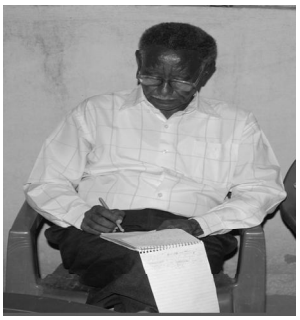

لو أن عرَّافة غجريَّة شديدة لضيدة كانت قرأت فنجال صديقي الراحل المهندس عابدين محيسي، على أيام شبابه الغضِّ في أواخر الستينات التي شهدت بواكير تعارفنا بين الخرطوم ومدني وكييف، فتنبَّأت له بأنه سوف يأتي عليه حين من الدهر يصبح فيه (مهندساً مقاتلاً) في سبيل قضيَّة، أيَّة قضيَّة، وأنه سيصطفُّ ، لأجلها، في طوابير اللواء أبي خالد، يحمل السلاح ويرفع (التمام)، لكان استقبل نبوءتها تلك بواحدة من ابتساماته كثيرة العذوبة، على ما فيها من سخرية غامضة تلوح، في المحيا الدقيق الرقيق، ولا تكاد تستبين! كان ذلك سيكون كذلك، لا لوداعة شخصيَّة عابدين ونفورها من العنف فحسب، بل لأن غالب أبناء جيلنا، وعابدين فيهم،تنشَّأوا،أصلاً، على ميل لمصفوفة الحياة (الملكيَّة) لم يثنهم عنها كون مصطلح (ملكي)، في ما حدَّثني الحبيب الراحل الآخر خالد الكد، كان، ولعله ما يزال، أقذع ذمٍّ يمكن أن يوجهه (تعلمجي) لطالب (مستجد) بالكليَّة الحربيَّة!

كثيرون انتموا إلى الأحزاب،يساراً أو يميناً، استجابة لما وجدوا في أنفسهم من قناعات سياسيَّة.لكنَّ كثيرين من هؤلاء الكثيرين فعلوا ذلك بأجندات خفيَّة .. إمَّاطمعاً في ذهب المعز، أو استكمالاً لوجاهة مجتمعيَّة، أو سعياً، فحسب، وراء التقية! عابدين لم ينتم لهؤلاء ولا لأولئك، بل جعل مبلغ همِّه أن يجودَ علمه بـ (العمارة) يجسِّده أشكالاً بديعة، وكفاه بذلك خدمة لبلده!لكنَّ أرض السودان ما لبثت أن زلزلت، ذات صباح أغبر، زلزالها، وأخرجت، من مخابئ الغفلة، أثقالها، فدفعت بعابدين دفعاً، لا للانخراط في العمل السياسي (الملكي) فحسب، بل و(المسلح) أيضاً؛ فتأمَّل بعض المآلات الدراماتيكيَّة التي يمكن أن يفضي إليها الشعور بـ (القمع) حين يبلغ أقصى احتمالاته وحشيَّة، ولا يعود ثمَّة مناص من مجابهته! بُعيد إبرام اتفاقيَّة السلام الشامل، وإصدار الدستور الانتقالي لسنة 2005م، انتقلت حركة أبي خالد إلى النشاط (الملكي)، أملاً في تحوُّل ديموقراطي منشود. فأصبح عابدين عضواً في قيادة (التحالف السوداني)،وممثلاً له في هيئة الأحزاب. وظلَّ، "بُرَغم الدَّاءِ والأعداءِ"، يعمل كالمروحة مِنْ دَغَش الصُّبْح إلى انحباس الضوءِ في المَساء"، لا يرتاح قط، حتى لفظ آخر أنفاسه واقفاً على قدميه، ليل السبت 2009/1/24م، ولم تكن قد انقضت غير سويعات مذ ودَّعناه بقاعة الصداقة بالخرطوم، وما درينا أنه الوداع الأخير، عقب مشاركته، ممثلاً لحزبه، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي. رحم الله أخانا الحبيب عابدين، وجزاه عن الاحسان إحساناً، وعن الإساءة عفواً وغفراناً، وأدخله في زمرة الشهداء والصديقين وحسن أولئك رفيقا، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

*** مقتطفات من رزنامة الاستاذ كمال الجزولي بعنوان:(بَرَّةُ الطَّبَاشِيرِ قَارِيَّةْ ! ....) التي نشرها بصحيفة (أجراس الحرية) في عددها الصادرة يوم الاثنين 16 فبراير 2009م**

مقتطفات من مقال (عابدين محيسي رحيل الوطنية رحيل الضوء - وسط في (الرحيل)

*** بقلم صديق محيسي**

قبل موته بخمس ساعات كنا سويا في مؤتمر الحزب الشيوعي بقاعة الصداقة المطلة علي شارع النيل. كان ينتظرني إمام المدخل الرئيس لسور القاعة لنأخذ لنا مكاننا في مقدمة الصفوف المخصصة للقوي السياسية، لم الحظ الموت الذي كان يختبيء بين المدعويين متربصا بهذا الجسد النحيل. ايه يا زين العابدين شقيقي الذي رحل إلا من بنطال مزقناه وهو مسجي إمامنا مثل نائم سيتيقظ بعد قليل، ومفتاح سيارة وبضع جنيهات لايزدن ولاينقصن وهاتف عليه أسماء أصدقاء لن يسمعوا صوته بعد الان. اعتقل عابدين ومجموعة من مناضلي مدني لأنهم واجهوا نظاما شرسا أشهر العنف في وجوه الجميع كفزاعة (إسلامية) لكل من يقول لا للديكتاتورية الجديدة كانوا هم القليلون الذين فعلوا ذلك في وقت تواري فيه الكثيرون عن المواجهة، لم يكن لعابدين حزبا عندما اعتقلوه وحتي عندما انهمك لؤما المحققون معه لانتزاع اعتراف منه عنوة إلي أي حزب ينتمي، كان يرد عليهم بشجاعة وجسارة بأنه لا يمثل إلا نفسه. وبعد انضمامه للتحالف انهمك عابدين من أول وهلة في عمل سياسي جاد ودءوب وهو الذي تجاوز الستين عاما متفوقا علي ضعف بنيته, وغير أبه بمفاجئات القلب القاتله، كان كل همه، إن يترجم ما يؤمن به من أفكار إلي واقع مادي حتي لو أدي ذلك إلي موته, يذهب صباحا ليحاضر في جامعتين وينهي يومه مساء باجتماعات لا تنتهي في الخرطوم والخرطوم بحري وفي أي مكان بالعاصمة ثم يهجع إلي سرير نومه بعد منتصف الليل خالعا عنه بنطاله وقميصه اللذين مزقناهما عن جسده البارد ليلة مغادرته الدنيا وهو مسجي إمامنا كجندي يخلد إلي راحتة الأبدية بعد حروب متواصلة من اجل وطن جديد.

أناس كثيرون مثل عابدين يغادرون الدنيا بلا جلبة, أو ضجيج, ولا يلحظ احد تضحياتهم الصامتة وصنعهم في كل لحظة للأمل لملايين ألجوعي والحائرين في إرجاء بلادنا. إن التضحية بالزمن والأفكار هي أثمن من التضحية بالمال الملوث الذي يبغي صاحبه المصلحة الذاتية, وليس كريه علي النفس من إيثار يجيء بعد إيمان كاذب, ومن صدق يخر من جنباته الشك, ومن بطولة تسقط في بداية النزال, ومن حب زائف يحمل في تضاعيفة الكراهية بوجهها الكالح، ومن أمانة تستر عورتها بالخيانة. غادر عابدين الدنيا وهو المهندس البارع الذي شيد عشرات المنازل والمشروعات للآخرين دون إن يشيد لنفسه حجرة واحدة, كان حتي رحل يسكن في بيت للإيجار لم يكن ذلك من أولوياته , فهو حتي فارق الحياة كان يعتقد إن العطاء للناس هو الرسالة التي عليه التبشير بها والعمل علي تحقيقها ,وان العطاء لنفسه يولد الأنانية ويفسد الطبع والطبيعة, كم من الذين لا يعرفون معدنه قالوا لي إن هذا الرجل ضيع نفسه بنفسه ولو كان اختار ذلك الطريق، لكان احد اكبر مقاولي وادمدني ولكنه (صعب) جدا، و(ناشف) جدا لا يقبل الكسر أو التليين، فالنشاف الذي يقصده هؤلاء هو لماذا لم يقبل الراحل الرشوة حتي يبني له قصرا ؟ والليونة هي لماذا لا يتقاضي عن عيوب في بناية يمكن إن تنهد علي رؤوس ساكينها كما حدث ذلك في عز النهار وكوفئ المسئول عنها درجة عالية عن جريمة تركت بدون عقاب.

SUDAN NATIONAL ALLIANCE
TOWARDS A UNITED DEMOCRATIC CIVIL STATE

التحالف الوطني السوداني
نحو دولة مدنية ديمقراطية موحدة

(يأيتها النفس المطمئنة أرجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وأدخلي جنتي) صدق الله العظيم

نـــعـــــي

ينعي رئيس المكتب التنفيذي للتحالف الوطني السوداني المقاتل/ عبد العزيز خالد عثمان واعضاء المكتب التنفيذي ومنسوبي الحزب داخل وخارج السودان للشعب السوداني بمزيد من الحزن والاسي :-

المقاتل : المهندس / عابدين محيسي

عضو المكتب التنفيذي للتحالف الوطني السوداني

الذي انتقل لجوار ربه صباح الاحد 25 يناير 2009م بالخرطوم اثر علة لم تمهله قليلاً، ووري جثمانه الثرى بومدني في موكب مهيب.

ظل الفقيدومنذ التحاقه بصفوف حزبنا مثالاً للالتزام والتجرد والوطنية، واسهم بجهده وفكره وعمله ووقته في رفعة شأن الحزب والدفاع عن تطلعات شعبنا المشروعة في السلام والعدالة والمساواة والحرية والديمقراطية، من خلال عمله داخل الحزب وعبر مشاركته في لجنة الاحزاب لقوانين التحول الديمقراطي والعمل المشترك باسم الحزب مع القوي الوطنية الديمقراطية، وظل حتي لحظاته الاخيرة مخلصاً في اداء واجبه نحو الحزب والشعب وداهمه المرض وهو في طريقه للمشاركة في اجتماع المكتب التنفيذي للحزب مساء أمس، وكانت اخر مهامه التي انجزها قبل رحيله المشاركة في وفد الحزب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام للحزب الشيوعي السوداني صباح أمس.

إن حزبنا وإذ ينعي فقيد الوطن وفقيده **المهندس عابدين محيسي**، يجدد التزامه بأن يمضي في ذات الدرب الذي عبده الفقيد وصحبه من شهدائه الابرار حتي بلوغ الدولة المدنية الديمقراطية الموحدة.

ونتقدم بخالص التعازي للشعب السوداني ولاهله وذويه ولاعضاء حزبنا بالداخل والخارج بجميع القطاعات والفئات في هذا الفقد الجلل.

وسيتلقي الحزب التعازي الرسمية بمركزه العام بالخرطوم بحري حي الاملاك جنوب السينما الوطنية في الساعة السابعة من مساء الاثنين 26 يناير 2008م.

ونسأل الله تعالى للفقيد الرحمة والمغفرة وان يلهم الجميع الصبر وحسن العزاء. (وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ)

دائرة الإعلام

التحالف الوطني السوداني

الاحد 25 يناير 2008م